

## اقتصاد التضامن و التخفيض من الفقر: أية عقلانية ؟

د. الطاهر زياتي و د. محمد بن بوزيان

Email: ztahardz@yahoo.fr & mbenbouziane@yahoo.fr

### الملخص:

تشهد مختلف الاقتصاديات مستويات مختلفة من الفقر ودرجات متفاوتة من توزيع الدخل وكذا أنواع متميزة من الإجراءات التضامنية وأنواعا من الحماية الاجتماعية للتخفيض من الفقر يمكن تصنيف هذه الاقتصاديات إلى خمسة أصناف: اقتصاديات متميزة بنقص الموارد ، اقتصاديات تشهد أنماط نمو تؤدي إلى الفقر ،الأخرى تتميز بفشل الدولة ،الفئة الأخرى تحاول إصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية ، والفئة الأخيرة بلدان تعمل لأسباب إيديولوجية وعملية على تفويض الإجراءات الاجتماعية المعدة أصلا لحماية شرائح عريضة من الفقر. ولقد اختلفت الأسباب -نظريا- على ماذا يمكن أن تركز عليه سياسات التخفيض من الفقر. لهذا سنحاول في هذه المداخلة أن نتعرض إلى ماهية العقلانية التي يركز عليها التضامن، التخفيض من الفقر، والتقليل من الا مساواة في توزيع الدخل داخل كل بلد، وأيضا المبادئ التي تقود التضامن والمساعدات والتعاون بين البلدان.

### مقدمة:

يمكن تصنيف البلدان إلى خمسة مجموعات من البلدان حيث توجد مستويات حادة من الفقر.

- 1- البلدان تفتقر إلى الموارد الطبيعية الداخلية، حيث إن هذه الموارد لا تكفي لسد الحاجيات الأساسية للسكان كـ بعض المناطق في آسيا (الصين والهند) وإفريقيا (لوروندا)
- 2- اقتصاديات الأساسية حيث إن المستويات الفقر الحادة يمكن اعتبارها نتيجة غلط معين من النمو الاقتصادي جنوب إفريقيا، ومعظم بلدان أمريكا اللاتينية.

- 3- بلدان متميزة بفشل الدولة في تشجيع النمو الاقتصادي وتحسين توزيع الدخل، وتشمل هذه البلدان الكثير من البلدان الإفريقية وشرق أوروبا ومنها روسيا.
- 4- اقتصاديات حيث تم إعادة اكتشاف الفقر، مع محاولة إصلاح وربما إنقاذ دولة، الوفاة (الحماية الاجتماعية) في وسط يتزايد فيه مجموعات من السكان يمكن اعتبارهم مهمشون ومقصون من الاقتصاد السياسي على الكلية وأمثلة على ذلك كندا، ومعظم الدول الغربية.
- 5- وأخيراً، توجد بلدان، والأسباب إيديولوجية وعليه تعمل على إزالة إجراءات الحماية الاجتماعية المعدة أصلاً لحماية السكان من الفقر ومن هذه البلدان الولايات المتحدة، بريطانيا، نيوزلندا وتمتد جذور الجدل حول عقلانية وراء محاربة الفقر والتقليل من تفاقم من تفاوت في توزيع الدخل إلى الكثير من الآراء، مارشال (1964) راولز (1971) سان (1999) وكزنز (1971). ويمكن تصنيف هيررات محاربة الفقر والتقليل من تفاقم في توزيع الدخل إلى أربعة أصناف مع العلم أنه يمكن التبرير على أكثر من صنف:

- المنفعة
- التسخير
- العقد الاجتماعي
- المبادئ الأخلاقية (الديونتولوجية أو الأساسية)

#### 1- مبرر المنفعة:

لقد دعا بنتاميت (1947) إلى مبدأ "أكبر منفعة لأكبر عدد من الناس" فكلما زادت المنفعة الإجمالية للشعب كلما أكد على جدوى السياسة المتبعة كما إن الكل من الاقتصاديون اعتمد مبدأ بارطو حيث يحصل كسب صافي لإشباع دون أي تضحية من طرف الآخر ولكن هل يصلح هذا التبرير عند تقتض محاربة الفقر والتقليل من التفاوت في توزيع الدخل فرض الضرائب القاعدية، أنواع أخرى من الضرائب أو الشروع في الإصلاح الزراعي (إعادة توزيع الأراضي).

ما هو أثر الكسب أو الخسارة من المنفعة؟ وهل أن مجموع الكسب للفقراء يكون دائما أكبر من الخسائر الأغنياء؟

طبعا إن ذلك مرتبط بعدد الفقراء والأغنياء ومدى كثافة الإشباع أو اللإشباع. كما أن راول (1974) ركز على أنه يمكن أن يرتفع مجموع المنفعة للمجتمع ومعه يزيد عدد الفقراء، وتزيد حدة الفقر وعليه يتخوف من أن تدهور وضعية مجموعات من الفقراء يمكن تبريره من ناحية زيادة المنفعة الكلية للشعب.

ثم إن "باون" اقترح أن السياسة المحدية هي التي تؤدي إلى تحسين وضعية المجتمع - من ناحية قيمه -

وهنا أيضا تظهر إشكالية تعريف وقياس "تحسين الوضعية"، وما هي القيم الأخلاقية والاقتصادية التي يجب اتباعها؟ وهل أن الانتخابات هي أحسن مؤشر للحكم على رفاهية المجتمع؟.

وعليه يمكن أن نخلص إلى أن مبدأ المنفعة لا يمكن الاعتماد عليه أخلاقيا للتقليل من الفقر وسوء توزيع الدخل كما أنه تعترضه صعوبة قياس المكاسب والخسائر.

## 2- التسخير:

غالبا ما تستخدم الخطط الاقتصادية بصفة عامة، وسياسات التقليل من الفقر بصفة خاصة، كوسيلة لبلوغ أهداف أخرى؛ ومن بين هذه الأهداف الاستقرار الاجتماعي، التضامن الوطني، النمو الاقتصادي، العدالة في توزيع الدخل وترسيخ المواطنة... إلخ. كما يرى الكثير أن تحسين توزيع الدخل، وزيادة مستويات التشغيل تؤدي إلى المشاركة، وتقوية رأس المال الاجتماعي، وأنه يؤدي إلى زيادة حرية اختيار الأفراد. ومن أهم مبررات تحسين توزيع الدخل، زيادة النمو الاقتصادي على إثر زيادة التشغيل وارتفاع الطلب من جراء زيادة دخول الأفراد. إلا أن التقليل في التفاوت في فرص التعليم قد تكون الهدف المتوخى، كما هو الشأن

بالنسبة للمساندة في الانتخابات، إذ أن الهدف سياسي والوسيلة اقتصادية، تتمثل في التخفيف من الفقر وتحسين المستويات المعيشية.

### 3- العقد الاجتماعي:

إن العقد الاجتماعي يمكن أن يكون صريحا أو ضمنيا؛ وفي الأساس يتمثل في عقد المواطن والتزام الطرفين به، أي الحاكمين والمحكومين مستفيدة (الحماية وتحسين الوضعية الاقتصادية بالنسبة للطرف الأول و التضامن و مراعاة المصلحة العامة بالنسبة للطرف الثاني) فالمواطنة تعني العمل بالمقابل، فإذا نجحت أضرار من جراء سياسات اقتصادية معينة (كتخفيض قيمة العملة، تخفيض مستويات التشغيل، الأجور، أو تدعيم الأسعار... إلخ)، فإن الدولة ملزمة بتعويض الفئات المتضررة، الفئات الخاسرة من هذه السياسات (مبدأ التعويض) وعليه فإن التقليل من مستويات الفقر واللامساواة في توزيع الدخل يمكن اعتبارها من أهم بنود العقد الاجتماعي.

### 4- المبادئ الأخلاقية (الديونولوجية أو السياسية) والتضامن:

يرتكز المبدأ الأخلاقي أو الديونولوجي (أو الأساسي) على الاعتماد في قيمة أساسية، بحيث لا يمكن اختزالها في مبادئ أخرى، بل هي متوخاة في حد ذاتها. ومن هنا فإن التقليل من الفقر، التضامن، والتقليل من اللاتكافؤ في توزيع الدخل هي أهداف مبتغاة في حد ذاتها. ويمكن تبرير هذا المبدأ بعاملين هما حقوق الإنسان والتضامن. إن عامل حقوق الإنسان لا يدعو فقط إلى حماية الأفراد جسديا ومعنويا، بل أيضا إلى حمايتهم من انقراض والمجاعة، وتوفير لهم حد أدنى من المدخلات الغذائية، سكن، ملابس، ماوى. وهذا ليس على المستوى الوطني، بل العمل على توفيرها على المستوى الدولي. إن آلية السوق حتى وإن عملت بشكل مثالي (في ظروف المنافسة الكاملة مثلا) فإنه سينجم عنها خسارة لفئات معينة وذلك يستلزم تعويض هؤلاء.

وإن داخل اقتصاد السوق توجد علاقات اقتصادية لا تعتمد على المنافسة كبدا  
اساسي بل على التعاون، التكافؤ أو العدالة، التنوع والاعتماد على الذات وهذا ما يعرف  
"بالاقتصاد التضامني" أو "الاقتصاد الشعبي" ميلار (2004)

ولا يقتصر التضامن على المستوى المحلي أو الوطني، بل على المستوى الدولي.

ويرتكز اقتصاد التعاون على مايلي:

- 1- الوحدة داخل التنوع
- 2- الحكم المتقاسم (بدل الحكم المفروض)
- 3- الاستقلالية (الفردية و الجماعية)
- 4- الاتصال (الافقي و ليس من الاعلى)
- 5- التعاون والمساعدة المتبادلة (العمل المشترك)
- 6- عمق محلي و ارتباطات عالمية

فيمكن إذا صياغة مفهوم الاقتصاد التضامني على هذا الشكل:

| الاقتصاد التضامني     | الاقتصاد + التضامن                |
|-----------------------|-----------------------------------|
| طرق إنتاج السلع       | عملية اخذ المسؤولية عن علاقتنا    |
| والخدمات بارتباطنا مع | في تقوية التنوع، الاستقلالية،     |
| بعضنا البعض ومع       | التعاون، الاتصال والسلطة المشتركة |
| الطبيعة               | أو الديمقراطية المباشرة           |
|                       | المنافسة والفردية والاستقلال      |

ويمكن سرد بعض الامثلة من الاقتصاد التضامني ميلار: (2004)

- 1- التعاونيات العمالية
- 2- التعاونيات الفلاحية
- 3- التعاونيات الاستهلاكية
- 4- العمالة (التشغيل الذاتي)
- 5- الاتحادات الائتمانية الجماعية

## 6- الاقراض و الاقتراض بين الافراد

- 7- مؤسسات الاراضي الفلاحية
- 8- الخنفيات العمومية
- 9- قنوات الري الجماعية
- 10- المكتبات الجماعية
- 11- الاسعافات التطوعية
- 12- المادوبات الغذائية الجماعية
- 13- الهدايا و المساعدات
- 14- الصيد و الصيد البحري و اقتطاف الفواكه
- 15- التمتع بمزايا الطبيعة
- 16- الإرشادات و النصائح
- 17- الرأس المال الاجتماعي

يتضح إذن من هذه الأمثلة أهمية العناصر التي يجب توافرها في الاقتصاد التضامني كالتعاون و السخاء و المساعدة التي تأخذ عدة أشكال نذكر منها ما يلي:

1- المساعدة حسب الحاجة "للمحتاجين"، والتي تكشف وتلقي باللائمة على المستفيد. وتضر بذاتيتهم".

2- المساعدة المشروطة للموهلين، والتي تضر أيضا بذاتيتهم

3- المساعدة الشاملة كحق للمواطنين والتي وإن كانت تحترم استقلالية كل من المانع والمستفيد، إلا أنها تؤدي إلى مشكلة "المسافر السري" وتضعف من رأس المال الاجتماعي.

4- المساعدة مقابل الخدمات، التي تقوي الاستقلالية والاحترام الذاتي والاعتبار الشخصي، ولكن تقصي الذين لا يملكون خدمات لاستبدالها.

5- المساعدة كضامن والتي تعتبر طوعية خدمة للمستفيد وتقوي ذاتيته واحترامه وتخلق وتقوي رأس المال الترابطي؛ ويمكن إسقاط هذه الأمثلة على مساعدات البلدان الغنية للبلدان



الفقيرة قصد التخفيف من الفقر، واللامساواة في توزيع الدخل فمن دوافع المساعدات، نلاحظ أن دافع التقليل من الفقر وليس إلا واحدا من عدة دوافع؛ فما زالت دوافع السياسة الخارجية تحتل الصدارة في أجندة المساعدات وكذلك الأمر بالنسبة للاعتبارات الأمنية فعلى سبيل المثال نلاحظ أن مساعدات الاتحاد الأوروبي (المساعدات الرسمية للتنمية) موجهة بكثافة إلى بلدان للاتحاد مصالح اقتصادية واستراتيجية وأمنية معها كما هو مبين في الجدول التالي:

توزيع المساعدات حسب مجموعة البلدان (كنسبة من الدخل الاجمالي)

|     |                            |
|-----|----------------------------|
| 38% | بلدان ذات دخل -متوسط/منخفض |
| 09% | بلدان ذات دخل -متوسط/مرتفع |
| 03% | بلدان ذات دخل -مرتفع       |
| 26% | بلدان ذات دخل -ضعيف        |
| 11% | بلدان أخرى                 |
| 13% | مساعدات غير موزعة          |

المصدر: الاتحاد الأوروبي -تقرير لجنة التعاون (2003)

وكمثال آخر نلاحظ أن توزيع المساعدات والمزايا المتأتية للبلدان المانحة تساهم في التأثير على أجندة المساعدات بإنفاقها في البلدان المانحة ، الأمر الذي يقلل من فعاليتها.

| البلد    | مجموع المساعدات | المساعدات المشروطة | الإنفاق في البلدان المانحة |
|----------|-----------------|--------------------|----------------------------|
| إيطاليا  | 1950            | 220                | 0.83                       |
| السويد   | 1643            | 151                | 0.76                       |
| النرويج  | 1370            | 63                 | 0.76                       |
| بريطانيا | 3279            | 321                | 0.70                       |
| البرتغال | 274             | 09                 | 0.63                       |
| هولندا   | 3134            | 145                | 0.57                       |
| أستراليا | 981             | 14                 | 0.56                       |
| فرنسا    | 5484            | 676                | 0.43                       |

المصدر: الاتحاد الأوروبي -تقرير لجنة التعاون (2000)

## المراجع:

- 1- م. ميلار: اللامساواة في توزيع الدخل ورقة في الملتقى الدولي. كروب. عمان.
- 2- المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية 2000
- 3- المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية 2003
- 4- البنك العالمي - التقرير السنوي للتنمية 2006
- 5- ولسن. ف: 1999 - مسح لأفاق البحث حول الفقر - زاد بوكس - لندن
- 6- بنتاميت في ميلار 1999
- 7- بارطو في سلسلة شوم 1975
- 8- راولز. د. 1974 نظرية العدالة الاجتماعية - لوقمان - لندن
- 9- رافايون. م. 1974 - مجلة البنك العالمي - واشنطن
- 10- آوون. ب. 1999 - المشاركة والتخفيف من الفقر - المؤتمر الدولي - كروب - عمان
- 11- سان. م. 1991 - التنمية كحرية - روتلندج
- 12- وولوك مزيان - 2001 - الرأس المال الاجتماعي - مجلة البحث الاقتصادي - البنك العالمي
- 13- هيكس كالدور - في الاقتصاد الجزائري - 1975 - ماكملين
- 14- ماكسوال. م. 2005 - اجماع واشنطن مراجع - ورقة لأودي - لندن
- 15- ميلار. م. 2004 - اقتصاد التضامن - ورقة بحثية - أفلاين
- 16- بلاون. م. 2004 - التضامن و الرأس المال الاجتماعي - ورقة بحثية - أفلاين.